

13 شباط/فبراير 2016

## المغرب: يجب إلغاء قرار العزل التعسفي الصادر بحق القاضي الهيني

طلبت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم بإلغاء القرار الصادر الخميس الماضي، والذي تم بموجبه عزل القاضي محمد الهيني من منصبه مع حفظ الحقوق في التقاعد .

وقد قام وزير العدل بإحالة القاضي الهيني، وزميلته أمال الحماني، إلى المجلس الأعلى للقضاء بناء على مزاعم غير مبررة وهي "الاخلال بواجب التحفظ" و"اتخاذ موقف يكتسي صبغة سياسية" وذلك بعد تعليقات نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى مقالات صحفية كتبها القاضيان وانتقدا من خلالها مشروع القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية ومشروع القانون بشأن النظام الأساسي للقضاة، الذين أعدتهما الحكومة.

وتشدد اللجنة الدولية للحقوقيين على أنه من الملائم تماماً لقاض أن يعقب على أمور تتعلق بالمصلحة العامة وتتعلم بتنظيم المهنة القانونية وإدارتها.

إن اللجنة الدولية للحقوقيين، بالإضافة الى جمعيات مهنية من القضاة ومنظمات المجتمع المدني المغربية، قد سبق وأن طالبت السلطات المغربية بإعادة النظر في مشروع القانونين ليمثلا للمعايير الدولية المتعلقة بالاستقلال القضائي.

وتعبر اللجنة الدولية للحقوقيين عن قلقها إزاء الطابع التعسفي وغير المنصف للإجراءات المتخذة بحق القاضي الهيني. حيث مثل أمام المجلس الأعلى للقضاء في جلستين فقط قبل أن يصدر القرار بعزله. كما شاب الإجراءات العديد من العيوب، مما أدى إلى تقييد حق القاضي الهيني بالدفاع، وخاصة أن المجلس الأعلى للقضاء رفض تجريح وزير العدل من لجنة التأديب. ومن الواضح أن لدى الوزير تضارب بالمصالح، وذلك بسبب اتخاذ الإجراءات ضد القاضيين بمبادرة منه. مما أسفر عن اعتراض فريق دفاع القاضي الهيني وانسحابه من القضية. وفي جلسة الاستماع الثانية، تم استكمال الإجراءات بغياب محامي الدفاع.

وصرح ثيو بوتروش، المستشار القانوني في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى اللجنة الدولية للحقوقيين أنه "بالرغم من الانتهاكات المتعددة لمعايير المحاكمة العادلة، استمرت الإجراءات التأديبية بحق القاضي الهيني وصولاً الى إنزال أقسى عقوبة ممكنة، وذلك خلافا للمبادئ التي تنظم استقلال القضاء".

وفقا للمعايير الدولية، إن أعضاء القضاء الخاضعين للإجراءات التأديبية يحق لهم المثل أمام هيئة أو محكمة مستقلة وحيادية تكفل جميع ضمانات المحاكمة العادلة.

وتعبر اللجنة الدولية للحقوقيين عن قلقها أيضا من أنه بموجب الاطار القانوني الحالي في المغرب، لا تخضع قرارات المجلس الأعلى للقضاء لأي شكل من أشكال المراجعة بما يخالف بشكل واضح المعايير الدولية التي تتطلب إخضاع القرارات التأديبية لمراجعة مستقلة.

وحذر بوتروش من أن "غياب أي إمكانية للطعن بقرار العزل يؤدي إلى حرمان القاضي الهيني من الضمانات التي تحول دون إساءة استعمال الاجراءات التأديبية، وهذا ينطبق هنا بوضوح."

وطالبت اللجنة الدولية للحقوقيين سابقا السلطات المغربية بإنهاء الاجراءات التأديبية التعسفية وغير المبررة ضد القاضي الهيني والقاضية الحماني. وشددت اللجنة الدولية للحقوقيين على أن أعضاء القضاء، مثل كافة المواطنين، يتمتعون بالحق في حرية التعبير، والاعتقاد، وحرية تأسيس الجمعيات وحرية التجمع، بشكل يتلاءم مع هبة منصبهم ونزاهة واستقلال القضاء.

وأضاف بوتروش أنه: "يجب إلغاء القرار وإنهاء الإجراءات المتخذة بحق القاضيين."

وختم بوتروش أنه "تعد هذه القضية تذكيرا هاما بضرورة مراجعة السلطات المغربية لمشروع القانونين، واللذين صادق عليهما مجلس النواب يوم الاربعاء الماضي، من أجل التعزيز الملائم لاستقلال القضاء وإنشاء مجلسا أعلى للسلطة القضائية مستقلا فعلاً بما يتماشى مع المعايير الدولية".

للتواصل:

ثيو بوتروش، المستشار القانوني لبرنامج شرق الأوسط وشمال افريقيا لدى اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف:

0096170888961، البريد الإلكتروني: [theo.boutruche@icj.org](mailto:theo.boutruche@icj.org)